

# قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون  
للصليب الأحمر والهلال الأحمر  
28-31 أكتوبر 2024، جنيف



التقرير الموجز للجنة وجلسات الإضاءة التابعة لها

## اللجنة 3

### إتاحة العمل بقيادة محلية

#### (1) الجلسة العامة الافتتاحية

التاريخ والموعد: 31 أكتوبر 2024، من الساعة 09:00 إلى الساعة 10:00

الرئيسة/ الموجهة/ الميسرة: الدكتورة Amal Emam، المديرية التنفيذية بالنيابة لجمعية الهلال الأحمر المصري

نائبة الرئيسة: Maria del Mar Pageo، رئيسة الصليب الأحمر الإسباني

المقرر: Anand Junior Bharratt، الصليب الأحمر السورينامي، عضو لجنة الشباب التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

#### (ألف) عرض موجز

تناولت اللجنة الثالثة بحث العمل بقيادة محلية وقدرته على تلبية احتياجات المجتمع على نحو مباشر. وتمحورت المناقشات حول أدوار الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمتطوعين والطيف المتنوع للجهات الفاعلة المحلية بصفتهم شركاء وحتمية معنية بالعمل الإنساني القائم على المبادئ. ونظرت اللجنة على وجه التحديد في التطوع وشبكات السلامة الاجتماعية، والدور المساعد للجمعيات الوطنية، والعمل الصحي المجتمعي والتأهب على الخطوط الأمامية، وتحسين تقاسم المخاطر والتمويل الابتكاري. وناقشت اللجنة التعاون والشراكات التي تمكن الكيانات المحلية عن طريق الدعم المالي وتقاسم المخاطر وتحسين التنسيق مع الجهات المعنية الدولية بهدف تعزيز شبكة من الجهات الفاعلة المحلية تنسم بمزيد من الاستدامة والقدرة على الصمود وعلى دفع الجهود الإنسانية داخل مجتمعاتها. ورأت اللجنة ضرورة زيادة التعاون والمشاركة بين الجهات الفاعلة المحلية من أجل توسيع نطاق الممارسات الجيدة والنهوض بها، وتحسين الاستدامة وتعظيم الأثر الجماعي.

#### (باء) الملاحظات العامة والنقاط الرئيسية البارزة

ركّزت الجلسة العامة الافتتاحية على أهمية العمل الإنساني بقيادة محلية، وأكدت ضرورة توجيه الجهات الفاعلة المحلية للقرارات وتشكيلها للاستجابات بالاستناد إلى معارفها واحتياجاتها الفريدة. وسلّط الضوء على التحديات من قبيل الإتاحة المحدودة للتمويل، وجود هياكل المانحين، والاستبعاد من عمليات صنع القرار، بوصفها عوائق تقوّض فعالية القيادة المحلية. ودعت الجلسة إلى الاستثمار الطويلة الأجل في القدرات المحلية، وآليات التمويل المرنة، والشراكات المنصفة التي تقدم فيها المنظمات الدولية الدعم ولا تفرض هيمنتها.

ثم استندت جلسات الإضاءة إلى دعوة الجلسة العامة الافتتاحية إلى تمكين الجهات الفاعلة المحلية عن طريق تأكيد الدور الحاسم للمتطوعين والشبكات المحلية في دفع الاستجابة الإنسانية القادرة على الصمود بقيادة محلية. وعرضت جلسة الإضاءة الأولى كيف يمكن لدمج مبادرات المتطوعين في شبكات السلامة الاجتماعية الرسمية أن يوسع نطاق المساعدات الإنسانية وأن يبني القدرات المحلية في الوقت ذاته، وشددت على أهمية دعم المتطوعين من خلال واجب الرعاية (بما في ذلك رعاية الصحة النفسية) والتعويض العادل والتدريب. وسلّطت جلستا الإضاءة الثانية والرابعة الضوء على ضرورة وضع سياسات واضحة والتعاون القوي والتمويل الابتكاري، لضمان تزويد الجهات الفاعلة المحلية بالموارد اللازمة لقيادة جهود الاستجابة للكوارث. وأكدت جلسة الإضاءة الثالثة أهمية صحة المجتمعات المحلية والتأهب على الخطوط الأمامية، ودعت إلى اتباع نهج متعدد القطاعات تُدمج فيه إدارة مخاطر الكوارث والنظم الصحية، كما دعت إلى ضم العاملين في مجال الصحة المجتمعية بوصفهم مكونات حيوية في المنظومة الصحية في سبيل تحسين المكافحة المبكرة للأوبئة، ورأب الفجوات في مجال الصحة، ومساعدة المجتمعات المحلية على مواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ، والهجرة، والأزمات ذات الصلة. وأكدت هذه الجلسات معا على ضرورة إصلاح السياسات وأطر تقاسم المخاطر والاستثمار المستدام في القدرات المحلية لإيجاد نظام إنساني أشد إنصافا واستجابة.

## (2) جلسات الإضاءة

### (ألف) جلسة الإضاءة الأولى - الدور الحاسم الذي يؤديه المتطوعون والجهات الفاعلة المجتمعية في شبكات السلامة الاجتماعية لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود

12:00-10:30

أوضحت جلسة الإضاءة الأولى أن شبكات السلامة الاجتماعية شريان حيوي للحياة يلزم لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص المتضررين من الأزمات في شتى أنحاء العالم. وغالبا ما تُصمّم شبكات السلامة الاجتماعية وتُشغّل من قبل الحكومات بدعم من المنظمات الدولية، ولكن يوجد اعتراف متزايد بالأدوار التي يضطلع بها المتطوعون والمبادرات المجتمعية والمجتمع المدني في تقديم المساعدة، ولا سيما في الاستجابة للأزمات. ومع ذلك، فإن العديد من الأشخاص والمجتمعات السريعة التأثر غير مشمولين بخطط الحماية الاجتماعية القائمة.

وسلّط الصليب الأحمر البوروندي والصليب الأحمر لجمهورية الكونغو الديمقراطية الضوء على أن المتطوعين يشكلون جزءا لا يتجزأ من الطريقة التي تقدم بها الجمعيات الوطنية المساعدة المنقذة للأرواح وتدعم بها المجتمعات المحلية في الاستجابة للصدمات والتعافي منها. وأكد التحالف العالمي لجمعيات الشباب المسيحية أن هناك نماذج أخرى للتطوع خارج الحركة تتبع رؤى جديدة بالاهتمام وفرصا أخرى للمشاركة أمام شبكات السلامة الاجتماعية في الأماكن المتضررة من الأزمات. وفي ظل هذه النماذج المتنوعة، يمكن للمتطوعين والمنظمات التي تعتمد على المتطوعين أن يعينا على تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية الضعيفة غير المشمولة ببرامج الحماية الاجتماعية القائمة.

وعلى الرغم من البحث المكثف في شبكات السلامة الاجتماعية والتطوع كل على حدة، فلم يُستكشف القاسم المشترك بينهما. ويوقّر دمج المبادرات الخاضعة لقيادة المتطوعين في شبكات السلامة الاجتماعية الرسمية فرصا للتعاون، ويوسع نطاق المساعدة ويعظّم أثرها. ومع ذلك، يتطلّب هذا النهج مراعاة للسياق وأطرا تشغيلية قوية واستثمارات مستدامة. وأشار إلى أن من الأهمية بمكان إشراك المتطوعين الشباب مشاركة حقيقية والإقرار بإسهاماتهم التي تجعلهم أكثر من مجرد عمالة منخفضة التكلفة.

وتشمل الموضوعات الرئيسية للنهوض بهذه الجهود استكشاف كيف يُعزّز العمل التطوعي القدرات المحلية ويوسّع نطاق المساعدات من خلال شبكات السلامة الاجتماعية غير الرسمية، وتحديد الفرص لربط النظم المؤسسية بالمبادرات الخاضعة لقيادة المجتمعات المحلية لتحقيق مزيد من التآزر، وتشجيع الحكومات على دعم شبكات المتطوعين والتعاون معها بشكل أفضل، والاستثمار في أطر متكاملة تعترف بالإسهامات القيمة للمتطوعين وتمكّن المجتمعات المحلية.

وأخيراً، فإن العمل التطوعي وشبكات السلامة الاجتماعية يشكّلان نظامين متكاملين يمكنهما تحقيق نتائج إنسانية أقوى، عندما يتواءمان معاً. ويجب على الحكومات والمنظمات العمل معاً على تعزيز الثقة والتعاون والشراكات المستدامة التي تحترم السياقات المحلية وتمكّن جميع المساهمين.

## (باء) جلسة الإضاءة الثانية - التعاون مع الدول والسلطات المحلية على إدارة الدور المساعد وتعزيزه على

جميع المستويات

12:00-10:30

في المقدمة، أوضح الهلال الأحمر العربي السوري والصليب الأحمر الإكوادوري كيف تسمح علاقتها المساعدة مع الدولة بأداء دور حاسم في تلبية احتياجات الصحة والاستجابة للكوارث والبنية التحتية وفي الدعوة إلى تحسين قوانين الكوارث وإعمال حقوق الإنسان. وبالنسبة إلى الهلال الأحمر العربي السوري، يشمل ذلك الأمر الدعم الطبي في حالات الطوارئ والمشروعات الكبرى لإعادة تأهيل مرافق المياه، في حين أن الأمر بالنسبة إلى الصليب الأحمر الإكوادوري يتعلق بضمان إمدادات الدم الوطنية والوصول إلى المجتمعات المحلية النائية بالرعاية الصحية والاستجابة للكوارث. وسلط كلا المتحدثين الضوء على أن ثقة الدولة والمجتمعات المحلية التي يتمتعون بها تكسب أهمية أساسية لتيسير عملهم الإنساني بوصفهم جهات مساعدة، ولا سيما في المناطق التي لا تستطيع الحكومة الوصول إليها.

وشملت العوامل الميسرة المشتركة التغطية الوطنية الشاملة والشراكة والالتزام بالمبادئ الأساسية. وأشار أيضاً إلى أهمية وجود استراتيجيات قابلة للتكيف وملائمة محلياً لسد الثغرات في قدرات الدول.

وأعقب ذلك مناقشات جماعية حول سبعة موضوعات تتعلق بالدور المساعد:

- الأساس القانوني
- مستوى البلديات
- إيصال المساعدات الإنسانية
- مبدأ الاستقلال
- السياقات الهشة
- المناصرة
- العلاقة بين المجالين الإنساني والإنمائي
- الشراكات.

وشدّدت الاستنتاجات على أهمية وجود تشريع واضح لتحديد أدوار الجمعية الوطنية وضمان التعاون الفعّال مع الحكومات. وتُعدّ الثقة، النابعة من فهم أن الجمعيات الوطنية تحافظ على استقلاليتها وحيادها في أداء دورها المساعد، أمراً حيوياً، ولا سيما في السياقات الحساسة من الناحية السياسية. ويُعدّ بناء قدرات الفروع عن طريق المناصرة والدبلوماسية الإنسانية وتعزيز الشراكات المتوازنة مع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية ضرورياً لتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية والحفاظ على الاتساق على الصعيد العالمي.

وأوصي بالانتظام في تدريب المتطوعين ومثلي الحكومات وإذكاء وعيهم لضمان أن تظل الجمعيات الوطنية شريكا فعالا يحظى بالثقة والاحترام.

**(جيم) جلسة الإضاءة الثالثة - العمل الصحي المجتمعي بقيادة محلية والتأهب على الخطوط الأمامية: التعلم من دروس**

**الماضي لتشكيل المستقبل**

**12:00-10:30**

أكد أعضاء حلقة النقاش والمتحدث الرئيسي أن الصحة لا تشمل غياب المرض فحسب، بل وتشمل أيضا حُسن الحال النفسي، ويتطلب ذلك نهجا شاملا ومتعدّد القطاعات. ويجب أن تضم الاستجابة الصحية الفعّالة قطاعات مثل الأمن الغذائي والتعليم لمعالجة محددات الصحة الأوسع نطاقا. وسُلط الضوء على تعزيز الرعاية الصحية الأولية في المجتمعات المحلية باعتباره أمرا بالغ الأهمية لمكافحة الأوبئة في مصدرها. ورُئي أن الاستثمار في الخدمات الصحية المحلية ضروري لرأب الفجوات الاجتماعية الاقتصادية والجغرافية، وضمان الإتاحة المنصفة للرعاية.

وشُدّد على أن التأهب والتنسيق أساسيان للاستجابة الصحية الفعّالة. فالطوارئ الصحية تبدأ في المجتمعات المحلية ولكنها تنتهي أيضا في المجتمعات المحلية. ورُئي أن اتباع نهج متعدّد المخاطر تُدمج فيه إدارة مخاطر الكوارث في النظم الصحية يُعد ضروريا، وكذلك احتواء العاملين في مجال الصحة المجتمعية بوصفهم مكونات حيوية للمنظومة الصحية. كما أن الاستثمار وتعزيز الخدمات المحلية التي يقدمها العاملون في الخطوط الأمامية والمتطوعون أساسيان لضمان قدرة الصحة على الصمود وتحقيق الأمن الصحي.

ويساعد تعزيز قدرات المتطوعين المحليين والعاملين في مجال الصحة المجتمعية وتمكينهم من تقديم الخدمات المنقذة للأرواح على نحو فعّال، بما في ذلك في المجتمعات المحلية الواقعة في أبعد مكان وتلك السريعة التضرر، على ضمان أمن المجتمعات المحلية وتمتعها بالصحة، وتخفيف العبء على قطاع الصحة الرسمي، ويسهّان إسهاما حيويا في تماسك الصحة والقدرة على الصمود. ولتعزيز الأثر، يلزم على العاملين في مجال الصحة المجتمعية والمتطوعين الذين يعملون في مجال التأهب في الخطوط الأمامية أن يتلقوا التدريب الملائم والأجور الكريمة والدعم المستمر. وأشار إلى أن التعاون بين المنظمات مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر والسلطات العامة بالغ الأهمية لتعزيز الخدمات الصحية، ويتطلب التزاما وموارد ومشاركة استباقية من قبل جميع الجهات المعنية.

وأقر بالأهمية الحاسمة لمعالجة الحقائق السياقية في مختلف المناطق، مثل التحديات المتعلقة بصحة الأم في جنوب السودان أو المشكلات الخاصة بثقة المجتمعات المحلية في المكسيك. وتسُلط هذه الأمثلة الضوء على ضرورة اتباع نهج مصمّم خصيصا تعطي الأولوية للمشاركة المجتمعية وبناء الثقة والتدريب المحدّد الأهداف. وأخيرا، شدّدت حلقة النقاش على أهمية صون حُسن حال مقدمي الرعاية أنفسهم، وكفالة صحتهم النفسية وسلامتهم وقدرتهم على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية.

واختتمت الجلسة برسالة قوية تفيد بأنه "لا صحة بلا سلام"، وأشار إلى أن الصحة خيار سياسي، وحُث القادة والمواطنون على العمل بنشاط والخضوع للمساءلة، من أجل الوفاء بالوعود التي لم تستوف بعد والتي قُطعت في محافل متعدّدة.

**(دال) جلسة الإضاءة الرابعة - التغلّب على الحواجز التي تعرقل التمويل وتقاسم المخاطر من أجل تعزيز العمل**

**بقيادة محلية**

**12:00-10:30**

يتطلب تعزيز تقاسم المخاطر وتمويل العمل الإنساني بقيادة محلية بذل الجهود لبناء الثقة وتعزيز المناقشات الصادقة حول المخاطر التي ينطوي عليها ذلك. ويجب إفساح المجال أمام الجهات الفاعلة المحلية ومنحها الثقة كي تشارك في هذه المحادثات وتتعاون مع الشركاء

المانحين والوسطاء على وضع استراتيجيات الدعم المتبادل. ويُعد بناء الثقة أمراً جوهرياً، وكذلك الالتزامات الصريحة بشأن العمل بقيادة محلية في الاستراتيجيات المؤسسية، التي ينبغي أن تشمل تركيزاً استباقياً على النهج التعاونية لا النهج الأحادية الجانب لإدارة المخاطر عند النظر في ضرورة تقاسم المنصف لعبء التدابير الوقائية والمخاطر.

ويُعد الاستثمار الكبير في القدرة المؤسسية للجهات الفاعلة المحلية حاسم الأهمية لإحراز التقدم المستدام في الالتزامات المقطوعة بشأن توطين العمل الإنساني. ويضمن تعزيز قدرة هذه الجهات على إدارة المخاطر استعدادها لتحتمل قدر أكبر من المسؤولية في الاستجابة الإنسانية. ويتطلب ذلك التحوّل من المشاركات الرمزية إلى الجهود المستدامة التي تتمكّن المنظمات المحلية وتتيح لها العمل بفعالية واستقلالية في مجتمعاتها المحلية.

ويوفّر التمويل الابتكاري فرصة قوية لدعم العمل بقيادة محلية، شريطة أن يكون مدعوماً بشراكات وثيقة وبيانات متاحة وخبرات تقنية. وعند استخدام هذه الآليات بفعالية، يمكن أن توفر تمويلًا يمكن التنبؤ به، وأن تعيد توزيع المخاطر بمزيد من الإنصاف، وأن تعزّز هيكل الحوكمة. ويكفل تزويد الجهات الفاعلة المحلية بالمهارات والأدوات اللازمة للاستفادة من هذه النماذج المالية، ارتقاءها إلى وضع أفضل للوصول إلى هذه الحلول وغيرها من حلول تقاسم المخاطر التي من شأنها أن تجعل النظام الإنساني أشدّ إنصافاً وأعظم أثراً.

وأخيراً، فإن، إنشاء أطر منصفة لتقاسم المخاطر وتمكين الجهات الفاعلة المحلية يتطلب الموازنة بين الالتزامات الاستراتيجية والإجراءات العملية. وينطوي ذلك على تعزيز التعاون الوثيق والاستثمار في القدرات المحلية والاستفادة من التمويل الابتكاري لتحقيق التحوّل في كيفية تقديم الاستجابة الإنسانية، وضمان أنها موجهة محلياً ومستدامة وفعالة.

### (3) الجلسة العامة المستأنفة: الاستنتاجات والتوصيات

تناولت هذه الجلسة التي تولى تسييرها مدير شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء، عقدين من المناقشات والمبادرات بشأن العمل الإنساني بقيادة محلية منذ الاستجابة لكارثة التسونامي الذي حدث في المحيط الهندي في عام 2004. ففي حين أن القطاع الإنساني قد قطع أشواطاً كبيرة في الالتزامات المقطوعة بشأن السياسات والشبكات وزيادة تمثيل القادة الوطنيين، فإن التقدم المحرز في توطين العمل الإنساني كان أبطأ من اللازم. وسلّطت المناقشة الضوء على العديد من العناصر الرئيسية الحاسمة الأهمية للنهوض بالعمل الإنساني بقيادة محلية. وشدّد أعضاء حلقة النقاش من الحكومة الأوغندية وحكومة الولايات المتحدة على أهمية إحداث التحوّلات في العقلية، ودعوا إلى الاعتراف بقدرات الجهات الفاعلة المحلية وضرورة اتباع نهج يؤدي إلى التحوّل في المنظمات المانحة. ويُعد تقاسم القدرات، والتصميم التعاوني المشترك، والتركيز على التمويل الجيد الذي يتواءم مع مبادئ الصفقة الكبرى من العناصر الأساسية لإحداث هذا التحوّل. وأشار كذلك إلى آليات التمويل المجمعّة باعتبارها ضرورية للتمويل المنصف وتقاسم المخاطر لضمان دعم القيادة المحلية بالموارد الكافية. وأضاف أعضاء حلقة النقاش من شبكة عكار للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن القيادة المحلية الحقيقية تتطلب جهوداً متعمّدة وتغييراً منهجياً، وشدّدوا على أهمية تحسين العمليات وتمكين الجهات الفاعلة المحلية من قيادة جهود الاستجابة للكوارث والتعافي منها.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زال القطاع الإنساني يواجه تحديات، ولا سيما في محاولة تغيير التصوّرات وتأمين الدعم المشفوع بالأدلة للمبادرات الرامية إلى بناء القدرات. وسلّط الميسر الضوء على ضرورة تحسين البرمجة التقنية والخضوع للمساءلة أمام المجموعات السكانية، ودعا آخرون إلى بذل جهود لتجاوز الأقوال وإثبات الأفعال الحقيقية في توطين العمل الإنساني، مثلاً بتنفيذ نهج استباقية وإتاحة الرؤى على منصات المعارف العالمية. وأكد عضو حلقة النقاش من الحكومة الأوغندية أن الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك في أوغندا، تدعو بشكل متزايد إلى التغيير، وحث المنظمات الدولية والمانحين على إثبات الالتزام الفعلي بتوطين

العمل الإنساني. وتتطلب الطبيعة المعقدة للتغيير في القطاع تواصل الجهود وجمع الأدلة وخلق فرص لتحقيق الإمكانيات الكاملة للعمل بقيادة محلية.

واختُتمت الجلسة خاتمة قوية بالتوصيات الصادرة عن جلسات الإضاءة (أدناه)، التي شكّلت الالتزامات التي ينص عليها القرار المعنون **"تمكين القيادة والقدرة والتنفيذ في مجال العمل الإنساني القائم على المبادئ على الصعيد المحلي وتعزيز القدرة على الصمود"**، الذي اعتُمد أيضا في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين.

## التوصيات

أ-	جلسة الإضاءة الأولى:	وضع أطر تشغيلية لمواءمة العمل التطوعي وشبكات السلامة الاجتماعية بوصفها محفزا اجتماعيا مؤديا إلى التحوّل للحد من الضعف وتحقيق القدرة على الصمود.	الدور الحاسم الذي يؤديه المتطوعون والجهات الفاعلة المجتمعية في شبكات السلامة الاجتماعية لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود
ب-		ضمان الاعتراف بالمتطوعين بصفتهم فاعلين رئيسيين في بناء القدرة على الصمود، ومعاملتهم معاملة عادلة وتزويدهم بالدعم القوي وإشراكهم مشاركة حقيقية بصفتهم شركاء لا مجرد موارد فعالة من حيث التكلفة.	
ج-	جلسة الإضاءة الثانية:	ترسيخ العلاقة المساعدة بين الجمعيات الوطنية والسلطات العامة بالاستناد إلى أساس قانوني متين وثقة متبادلة وتواصل واضح، ودعم ذلك بالدبلوماسية الإنسانية المستمرة والشراكات مع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية.	التعاون مع الدول والسلطات المحلية على إدارة الدور المساعد وتعزيزه على جميع المستويات
د-		تعزيز الدور المساعد للجمعيات الوطنية وتمكينها من الحفاظ على حيادها ورأب الفجوات الحرجة في الخدمات في البيئات المعقدة التي تكون فيها قدرة الحكومات على إيصال الخدمات الرسمية أو إتاحتها محدودة.	
هـ-	جلسة الإضاءة الثالثة:	الاستثمار في قدرة العاملين في الخطوط الأمامية والمتطوعين على تقديم الخدمات الحاسمة الأهمية المتقدمة للأرواح وتعزيزها، ولا سيما في المناطق التي لا تحصل على الخدمات الكافية.	العمل الصحي المجتمعي بقيادة محلية والتأهب على الخطوط الأمامية: التعلّم من دروس الماضي لتشكيل المستقبل
و-		الإقرار بالعاملين والمتطوعين في الخطوط الأمامية ودعمهم بصفتهم مساهمين أساسيين في القدرة على الصمود، وضمان حصولهم على رعاية الصحة النفسية، ومعدات الحماية، وبناء القدرات، والإشراف، والأجور العادلة.	
ز-	جلسة الإضاءة الرابعة:	بناء ثقة الجهات الفاعلة المحلية عن طريق المناقشات المنفتحة حول تقاسم المخاطر، والاستثمار في القدرات المؤسسية لتمكين العمل الإنساني الفعال بقيادة محلية.	التغلّب على الحواجز التي تعرقل التمويل وتقسّم المخاطر من أجل تعزيز العمل بقيادة محلية
ح-		لإرساء العمل المستدام بقيادة محلية، يجب على الجهات المعنية التركيز على "1" تعزيز بيئات السياسات المؤاتية وتقسّم المخاطر، "2" وتحسين عمليات التمويل لتخفيف العبء على المنظمات المحلية وزيادة إتاحة الموارد المالية.	